

الملك عبدالعزيز وتنظيم الحكم

محمد أحمد حنفي *

يعد قيام المملكة العربية السعودية في الظروف التي أحاطت بها أعظم خطوة تقدمية عرفتها الجزيرة العربية وكان طبيعياً أن تتطور نظم وإدارة البلاد بمقدار التوسع الذي شهدته المملكة وتشعب الإدارة فيها .

لقد واجه الملك عبد العزيز طيب الله ثراه العثمانيين وأعوانهم وانتصر عليهم وخلص البلاد من المعاهدة (١) مع الانجليز ليكتمل لها استقلالها وتؤكد سيادتها وكان ذلك يعني مواجهة جديدة لتنظيم إداري جديد ، مصدره الشعب السعودي ، وفي عام ١٣٤٣ هـ تم تشكيل أول مجلس شورى (المجلس الاهلي) وضم اثني عشر عضواً وتضمنت أهدافه كل ما يضمن مسيرة البناء والتطور أن تستمر بلا معوقات . وبعد عامين من انشاء هذا المجلس صدر تعديل يقضي بدمج المجلس الاستشاري ليصبح مجلساً للشورى يرأسه سمو الأمير فيصل بن عبد العزيز وصدرت مواده (خمس عشرة مادة) حيث شملت كل النظم الخاصة بالأعمال واختصاصات الأعضاء ومددهم .

كان الملك عبد العزيز رحمه الله حريصاً على ألا يأخذ المجلس شكل الاستمرار باعتباره تجربة جديدة تغوضها البلاد ، ففي كل عام يعاد النظر فيه على ضوء ما تسفر عنه التجارب السابقة وصولاً لمبدأ الكمال وتوفير عوامل المرونة والانطلاق لتطوير البلاد وتقديمها ، وفي عام ١٣٥١ هـ أملى الملك عبد العزيز بنفسه أول نظام للدولة يتناول شكلها ونظمها الإدارية وتولت الصياغة لجنة خاصة عرفت باسم الجمعية (٢) العمومية وصدرت النظم تحت عنوان التعليمات الأساسية وبمقتضاها

* نص البحث منشور بالقسم الانجليزي بهذا العدد .

(١) معاهدة دارين (القطيف) عام ١٣٥١ هـ ، واستبدلت بمعاهدة جدة عام ١٣٤٥ هـ وبمقتضاها أقيمت العلاقات بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية على أسس سليمة من الصداقة وحسن التفاهم .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية الصادرة في ٢١ صفر ١٣٤٥ هـ الموافق أول سبتمبر ١٩٢٦ م تحت عنوان التعليمات الأساسية للمملكة العجازية .